

## مقدمة

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي لفرزتها، ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الاطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة، وقد كان للتحويلات التي لفرزتها العولمة وتعددية المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الامنية، على ضوء الخصائص التالية التي فرضها واقعها الجيوبوليتيكي:

1/ هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من هشاشة وميوعة الحدود، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا او اثنين في الكيلومتر المربع الواحد، حيث التمرکز السكاني جنوبا، في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد<sup>2</sup>.

2/ إذا كان من خصائص الصحراء الجغرافية إنها إقليم مفرغ، وجاف وموحش، إلا أنها من منظور جيوسياسي باتت تقدم بدائل افضل فهي:

- تحوز على جيوب مائية وهبت غطاء نباتيا غير معهود في الصحاري وهو الواحات.
- هي شريان الحياة للقوافل والحركة التجارية تقليديا في المنطقة، وبمنظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة، لمام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات الدولية.
- لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة الفاحلة مع الاكتشافات المبهولة التي جاد بها باطن الارض، وباتت منطقة ساحل الصحراء غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم، ومن ثمة صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي، السياسي والاقتصادي<sup>3</sup>.

وتشير المعطيات الجيوسياسية إلى أن منطقة الساحل والصحراء بحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء انكفاء استراتيجي ومنطقة عبور مثالية لمختلف لشكال التجارة المحظورة بالنظر لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها من الاتجار بالبشر إلى تجارة السلاح والمخدرات.

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الاحمر شرقا إلى المحيط الاطلسي غربا، شاملا دول: السودان، والنيجر، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والسنغال وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، ونيجيريا وجزر الراس الاخضر والصحراء الجزائرية جنوبا<sup>1</sup>، إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية "البيضاء" وإفريقيا جنوب الصحراء "السوداء"، وكلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته ومتميز بخصائصه.

وبالنظر للمعضلات الجيولامنية، والتحديات متعددة الابعاد التي باتت تشهدها المنطقة، جعلت منها بؤرة توتر وهشاشة تهدد بانفجار الامن على عدة مستويات من الإقليمي إلى العالمي، وبفرض الوقوف على حقيقة المعضلة الامنية في الساحل، نطرح الإشكالية التالية:

**كيف يمكن فهم وإدراك الإشكاليات الامنية والاستراتيجية المرتبطة بالمنطقة دون تفكيك شبكة التنافس التي جعلت منها حلبة صراع بين القوى التقليدية والنامية الحديثة؟**

وسنحاول من خلال طرحنا الآتي اختبار الفرضية التالية:

**كلما تفاقم حجم التنافس الدولي في الساحل، كلما انعكس ذلك على محدودية ادوار الاطراف المحلية.**

وسيتضح في متن البحث لتحليل التساؤل الرئيسي واختبار الفرضية من خلال مجموعة من العناصر تشكل بناء البحث منهجيا بدءا بتقديم قراءة جيوسراتيجية لذات الفضاء الحيوي، ثم تفكيك شبكة التنافس الدولي التي بات يتنازعها العديد من القوى الدولية، المتارحة بين تلك التقليدية واخرى نامية جديدة.

**المبحث الاول: الساحل بمنطق الحسابات**

**الجيوسراتيجية**

تثير اطماع مختلف القوى الراغبة في التمرکز بالمنطقة ، و من شأن استراتيجيات الإحاطة و الإحاطة المضادة ان تساعد على تحديد الرهانات الجيوسياسية الجيواقتصادية و من ثمة الجيولمانية التي تشكل هيكله الفضاء الساحلي<sup>7</sup> .

و مع دخول موريتانيا ، والنيجر و تشاد ضمن الدول المنتجة للنفط و اكتشاف حوض تاوديني ( Bassin de Taoudeni) و ما يحتويه من ثروات معدنية (بترو و يورانيوم) تغيرت النظرة للساحل إقليمي و دوليا ، و مع ان اليورانيوم يمثل 68% من صادرات النيجر ، و الذهب 70% من تعاملات مالي الخارجية ، علاوة على قطاع الحديد و النحاس في موريتانيا ، الزنك في بوركينا فاسو ، إلا ان الدول المعنية لا تستفيد كثيرا من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الإنسانية ، بالنظر إلى ان اغلب المؤشرات الاستراتيجية تقرر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا مع ضعف الاندماج الاجتماعي ، والعجز الاقتصادي ، و هشاشة البناء السياسي مما يؤثر على معادلة الامن الإقليمي و العالمي .

مع مطلع الحادي عشر من سبتمبر تحولت المنطقة إلى نقطة العبور المثالية لمختلف التنظيمات المتطرفة الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة ، و اوضحت بتوجه عالمي إلى فضاء استراتيجي لا بديل عنه للمكافحة والتصدي لها ، مما يعني إنها صارت ارضية لهندسة السياسات و الاستراتيجيات الكفيلة بذلك من خلال مبادرات اطلقتها فرنسا ، و الوم ل و الغرب عامة .

### المبحث الثاني: الدور الفرنسي بين الوعاء الاوربي و احياء إرث الكولونالية

يبدو ان سلوك فرنسا الخارجي يشهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا ، ففرنسا الرسمية والشعبية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب ، و تدفع الغير لتبني القرار نفسه ، و يفسر هذا التحول في الموقف الاعترافات و الاولويات التالية:

**لولا:** إحياء إرثها الكولونيالي في القارة ، فقد باتت تنازعها إياه قوى اخرى كالوم ل ، والصين ، وإيران . و مثل التدخل العسكري في مالي استمرارا لخبرة العقود الماضية

عرفت شعوب الساحل و الصحراء ظاهرة الاستعمار الغربي شأنها شأن باقي الدوائر الإقليمية (غرب إفريقيا ، و شمال إفريقيا ، و القرن الإفريقي ، ...) و قد وصلت المنافسة بين قوى فرنسا ، و بريطانيا ، و هولندا و البرتغال إلى اشدها من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر بهدف الرقابة على لهم طرق الموارد التجارية بالنظر للإجماع الحالي حول لهمية موارد الصحراء<sup>4</sup> ، و كان مؤتمر برلين (1884-1885) تعبيراً عن تلك التنافسية و اتجاهها نحو التقييم و الاقلمة في إفريقيا من خلال ثلاثة مسارات<sup>5</sup>:

1/ برنامج منظمة الصحراء ( Plans d'organisation du Sahara ) عام 1912 حرره شارل دوفوكول (Charlesdefoucaul) يجد مبرره في تحييد المنطقة من تأثير الحركة السنوسية ، و بناء تنظيم عسكري و إداري يكون رقبيا على الوجود التارقي في الصحراء الوسطى .

2/ الحرص على خلق صحراء فرنسية تمتد شمالا من سانت لويس في السنغال إلى الجنوب الشرقي نحو تبستي في تشاد ، حيث تضم المنطقة لإقليم كلها مستعمرات فرنسية امتدادا جغرافيا لها يفوق 12 مرة مساحة المتروبول فرنسا .

3/ انتهاء بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (l'organisation commune des régions sahariennes)

ومهما اختلفت وجهة هذه المسارات إلا إنها كانت سبابة في فهم قوة الصحراء و قدرتها على امتصاص التفاعلات الجيوسياسية و الاستراتيجية و كان اكتشافات النفط و الغاز منتصفونهاية الخمسينات في جنوب الجزائر و الساحل العلامة الفارقة في تاريخ المنطقة ، و بحكم الخصوصية الجغرافية التي تتمتع بها باتت مسرحا سريا للتجارب الحساسة الاوربية (الاسلحة الكيميائية ، و الباليستية و التدريبات الجوية)<sup>6</sup>

و مع الاكتشافات الطاقوية باتت المنطقة مسرحا للصراع و التنافس الدولي بين قوى تقليدية ، عالمية و اخرى نامية حديثة ، و اضحى البترول و اليورانيوم من محددات الحرب الاقتصادية الساحلية مع مطلع الالفية ، إذ يزخر هذا الحزام بعديد من الثروات الطبيعية ، إضافة إلى الملح و الذهب نجد البترول ، و الحديد و النحاس و اليورانيوم ، و هي

مجملها استراتيجية واقعية بحثة، ااداتها عسكرية، وهدفها القريب المدى احتواء ليس فقط نفوذ الاتحاد السوفيتي المتعاطم في المنطقة لئذ انك بل حتى تحجيم المنافسة البريطانية و الامريكية لتحقيق الهرامي البعيدة المدى و هي المصالح الفرنسية البحثة<sup>10</sup> ، لكن هذه المقاربة سرعان ما شهدت تبديلا لها و ليس بديلا عنها على وقع تحولات افرزت الانتقال من السلوك الفرنسي إلى الاوربي ، و إن كان الاخير لم يتملص كلية من ان يكون ذا نكهة فرنسية ، ثم تعاطم الالهية الاقتصادية للساحل على وقع المنافسة الصينية و الامريكية ؛ إذ بات الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط انبوب الغاز العابرا للصحراء من نيجيريا نحو اوربا مرورا بالاراضي النيجرية و الجزائرية ، و من ثمة اضطر الاتحاد الاوربي ان يتبنى خيارات تفرض عليه التأسيس للامن و دعم جهود التنمية في هذه المنطقة شديدة الحساسية ، هذا التحول في زاوية النظر للساحل عبر عنه بعض الدارسين بالتحول من دور الدركي الاحادي الفرنسي إلى دور الإطفائي الاوربي<sup>11</sup> ، الذي لا تزال تشوبه إشكالات جمة تختصر اهمها في التالي :

1/ صعوبة صياغة سياسة خارجية اوربية موحدة امام زيادة حدة التنافر بين الاتجاهين التقليديين الثقيلين داخل الاتحاد الاوربي الذي تتنازعه فرنسا، و ألمانيا، ثم بريطانيا ومن ثمة مساعي لي منها في قيادة الاتحاد نحو مراده.

2/ يعيش الاتحاد حالة تخبط في النظر للاخر نظرا لغلبة الاعتبارات الاستراتيجية على حساب الاخلاقية في سياساته تجاه إفريقيا لو الساحل ، فهو من جهة يدرك ارتباط المنطقة بعمقه الاستراتيجي ، حيث بات الامن الاوربي يتجاوز حدود تامين اوربا إلى إفريقيا الشمالية، والوسطى والغربية ، ثم النظر بعين الريبة له وتحميله مسؤولية جحافل الهجرة ، اللاجئين والتطرف والجهادية الإسلامية.

3/ تحاول اوربا جاهدة ان تبقي على مسافة بينها وبين العوالم الاخرى حفاظا على هويتها وتماسكها المجتمعي، وفي المقابل لن تستطيع الناي عنها كلية

التي شهدت تدخلات فرنسا في كوت ديفوار وتشاد وإفريقيا الوسطى ، فضلا عن معسكراتها في جيبوتي التي بقيت على لهبة الاستعداد للدفاع عن مصالح فرنسا الاستراتيجية.

**ثانيا :** يفسر الاهتمام الاوربي الفرنسي بالمنطقة تدخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية و الغربية وصولا إلى البحر الاحمر ، و بات استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية و الاوروبية ممثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم ، حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في اوربا ، و تأتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8,7% من الإنتاج العالمي ، و يغطي هذا 12% من احتياجات الاتحاد الاوربي<sup>8</sup> ، فضلا عن المخزون المهم من البترول خاصة في دول القلب (موريتانيا ، والنيجر ، و مالي ،) و تشاد حسب دراسات و تقارير الاتحاد الاوربي .

**ثالثا:** يمثل الساحل إحدى لهم الشواغل الامنية الاوربية والفرنسية التي لرادت من خلال عملياتها العسكرية في مالي ان تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية، ودرء اي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي (النيجر، وتشاد، وبوركينا فاسو وموريتانيا) وقد عبر وزير الدفاع الفرنسي **جون ليف لودريان** بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي لملت على بلاده التدخل، والامر يتعلق بتهديد "إقامة دولة إرهابية على ابواب اوربا وفرنسا"، مضيفا ان بلاده لن تترك جيوبا إسلاموية مقاومة<sup>9</sup>.

وقد نجح الموقف الفرنسي في تعميم التهديد الإرهابي، وجاء في سياقها جملة من الاحداث على غرار عملية احتجاز الرهائن في موقعة عين اميناس لتدعم هذا الموقف ، حيث بات الإرهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا لو دول الجوار فحسب بل المجموعة الدولية بأسرها، مما يوفر غطاء شرعيا وضروريا لعمليات التدخل العسكري في المنطقة التي يحدث اغلبها تحت إشراف فرنسي.

و بالعودة لاصول التوجه الفرنسي نحو الساحل ، و خاصة إفريقيا ما وراء الصحراء نجده حتى بداية تسعينات القرن العشرين يتمحور حول معطيات ثلاثية: قواعد عسكرية دائمة، وتعاون عسكري، و تدخل عسكري ، تعكس في

المتطرفة والإجرام الذي يستثمر في تلك المتغيرات في تعزيز الكيانات المؤسسية، وبلورة الحوار الوطني لامتنصاص التوترات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية.

#### المحور الثاني: ترقية التعاون الإقليمي من خلال

دمج دول المنطقة في حوار إقليمي فعال يتيح لها إدارة التهديدات والتحديات التي تواجهها.

#### المحور الثالث: تقوية القدرات الأمنية الوطنية

وتعزيز دولة القانون، حيث اتضح أن سبب عدم الاستقرار في المنطقة مرده إلى غياب التنمية وهشاشة رقابة الأجهزة الحكومية، فانصرفت الإستراتيجية نحو دعم الأجهزة الأمنية وتقوية القدرات المؤسسية المؤهلة لمواجهة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية.

#### المحور الرابع: تحسين الوضع الاقتصادي ومنع

التطرف، والعنف، والراديكالية، حيث يعيش الشريط الساحلي على وقع المشكلات السوسيواقتصادية التي عززت التهميش، وتردي الانسجام، والتوازن المجتمعي، ومن شأن العمل على هذا المحور محاربة الفقر وعوامل العنف والتطرف.

وقد خصص الاتحاد لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلظا ماليا يقدر بحوالي 650 مليون يورو؛ منها 450 خصصت للدول الثلاث التي تمثل قلب الإستراتيجية، أما 200 مليون يورو فوجهت لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إضافة إلى 150 مليون يورو من الصندوق الأوروبي للتنمية<sup>14</sup>.

لارتباطات التاريخ والجغرافيا والتحول المجتمعية التي أفرزت حركة الربيع العربي، وانهيار النظام الليبي وتبعاتها التي وصلت الحصن الأوروبي على أبواب إسبانيا واليونان.

وعليه لطلالها تبنى الاتحاد الأوروبي مقاربة استراتيجية يحكمها "مبدأ المزيد من أجل المزيد"، المزيد من الإصلاحات أو بالأحرى التنازلات يفضي إلى الخطوة بالمزيد من المساعدات، التي يؤمها مشروع "استراتيجية من أجل الساحل" الذي يركز على معادلة الأمن والتنمية في المنطقة كمدخل للإصلاح واستتباب الأمن والسلام في إقليم تشهد تفككا اجتماعيا وانجرافية سياسية واقتصادية بالغة.

تلورت هذه الاستراتيجية في 22 سبتمبر 2011 عن جهاز المصالح الأوروبية من أجل العمل الخارجي (SEAE) يهدف إلى توحيد السلوك الخارجي الأوروبي و جعله منسجما و فعالا حسب ما عبرت عنه الممثلة السامية للشؤون الخارجية و سياسة الأمن كاثرين لشتون (Catherine Ashton)<sup>12</sup> فحوى هذه الاستراتيجية يقوم على الربط بين الأمن و التنمية في حل مشكلات المنطقة، كما اتجهت بالدرجة الأولى نحو ثلاث دول بعينها هي: النيجر، ومالي، و موريتانيا حيث سمتهم بدول قلب الساحل، هذا و تنصرف إستراتيجية من أجل الساحل في التركيز على أربعة محاور أساسية هي<sup>13</sup>:

#### المحور الأول: ترقية التنمية، الحكم الرشيد وحل

النزاعات الداخلية، حيث الهدف حل المشكلات السوسيواقتصادية من خلال تحسين ظروف معيشة السكان في الساحل ومنحهم فرصا اقتصادية تضمن تحجيم التيارات

#### الجدول رقم 01: منح إستراتيجية الاتحاد من أجل الساحل

المجموع	النيجر			موريتانيا			مالي			الدولة
	(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	*** (3)	** (2)	* (1)	
501,4	65,6	23,1	10,7	20	12	19	15	50	245	التنمية و الحكم الرشيد
129,2	05	18	9,2	07	09	10,5	28	08	04	الأمن و دولة القانون
30,1	3,1	9,5	05	06			6,5			مكافحة التطرف
660,7	73,7	50,6	24,9	33	21	29,5	49,5	58	249	المجموع

المصدر: Luis Semon et autres, op.cit, p 29.

\*التحويلات الجارية، \*\* التحويلات الأولية، \*\*\* التحويلات المرتقبة في المستقبل المنظور.

لم تعد مستوى تقديم المساعدات المالية ، في الوقت الذي لا تزال فيه دول الساحل المعنية تشكو قلة هذه الاغلفة المالية ، مما يثبت ان المساعدات لا تقود إلى التنمية ، وهي إستراتيجية لطالما انتهجها الاتحاد الاوربي ، وثبت فشلها لغلبة الاعتبارات المصلحية والتغطية على خططه الاستنزافية لا أكثر .

2/ سرعة القرار الفرنسي بالتدخل عسكريا في لزمة مالي الاخيرة يعبر عن ضرب للإستراتيجية ويؤكد الاعتماد الاوربي على المقاربة الامنية البحتة في إدارة الازمات خاصة إفريقيا ، كما كشف ذلك لا وحدوية القرار الاوربي ، حيث طرحت إشكالات عدم جدية الدول الاوربية واختلاف رؤاها ثم تناقض مصالحها ، وهو ما برز جليا إزاء التدخل في ليبيا ثم في مالي لاحقا .

3/ يبدو ان الاتحاد الاوربي لم يستخلص الدروس من الحروب الخاسرة في افغانستان ، والعراق ، وليبيا ، ومن خلففرنسا ، فعلى ذريعة مواجهة الإرهاب تعطي نفسها احقية الانفراد بالقرار في منطقة الساحل وإعلان الحرب على القاعدة والجماعات الإرهابية ، وهو ما رأى فيه منتقدوه بالكولونيالية الجديدة ، ويفسرونه بحماية مصالح إستراتيجية هناك من نפט ، وبيورانيوم ، وغاز .

4/ تحصيلا لما سبق باتت اوربا في قفص الاتهام ، وقد عبر **بيار لولوش** (سكرتير الدولة المكلف بالشؤون الاوربية في عهد ساركوزي) منتقدا الموقف الاوربي ، مصرحا بان فرنسا تقوم دائما بحروب بدل الاخرين ، مردفا " ليست وجهتنا ان نكون مرتزقة اوربا <sup>16</sup> في المقابل وضعنا القرار الانفرادي الفرنسي امام معضلة: إن رفضت التدخل اتهمت بالتخاذل و عدم التضامن مع فرنسا و تقديم الدعم المطلوب لها ، و إن تدخلت تورطت في حرب لا تنتهي فكل حرب هي تحضير لحرب اخرى و يصبح قرارها الاستراتيجي تابعا لقرار دولة واحدة ، و هذا امر لا تقبله كثير من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي .

5/ كما مثل التدخل انتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس فرانسوا هولاند بانتهاء عصر ما يعرف بسياسة "إفريقيا – فرنسا" (France-Afrique) التي طالما مثلت امتدادا للهيمنة

على وقع هذا المشروع انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي منها برنامج مكافحة الإرهاب في الساحل الممول على المدى البعيد بـ 6,7 مليون اورو خلال الفترة بين 2012/2014 تتعزز بها القدرات المحلية والتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، كما طرحت الإستراتيجية إمكانية تأسيس كلية افتراضية للامن في الساحل تكون قادرة على توفير قوات التدخل والقمع ، وتضمن تداول المعلومات والخبرات بين كل الشركاء . كما يسعى جهاز الاستقرار هو الآخر لتمويل برنامج نظام معلومات شرطة إفريقيا الغربية بغلاف قدره 2,2 مليون اورو ، وتتمحور المبادرة على تأسيس قاعدة تبادل معلومات بين اجهزة الشرطة في خمس دول هي : البنين ، وغانا ، ومالينا ، وموريتانيا و النيجر بالشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و الانترنت ، يضاف إلى ذلك منحة الصندوق الاوربي للتنمية بـ 41 مليون اورو في الفترة 2012/2017 لصالح مشروع السلم و الامن لدول الإيكواس بدعم و تقوية قدراتها المؤسسية ، اما برنامج العمل لمكافحة تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة في نفس المجموعة فتم تدعيمه من الصندوق الاوربي للتنمية بـ 19,7 مليون اورو (15) .

يضاف إلى ذلك عشرات المشاريع التي حاولت النظر للساحل من زاوية اوربية لوقف زحف التحديات والازمات المجتمعية والاقتصادية ثم المشكلات الامنية والسياسية ، حيث يبدو ان الاتحاد الاوربي لم يقتنع فعلا ان لامن رهينة بمواجهة هذه المعضلات ، ولا يكفي النظر إليها نظرة أمنية فحسب .

والملاحظ على مبادرة "مشروع من اجل الساحل" رغم حداتها – ما يجعل تقييمها صعبا – إلا انها منذ البداية اتخذت النهج الامني الذي بدا واضحا في جهود الاتحاد الاوربي إزاء من لسماهم دول القلب ، وفي هذا تشويه للساحل على حساب إقصاء وتهميش دور اطراف فاعلة في مقدمتها الجزائر ، وقد كشفت المبادرة تشويش البيت الاوربي من خلال 1/ على الرغم من محاولة المبادرة الربط بين الامن والتنمية كمدخل فعال لإدارة المعضلات في المنطقة إلا انها

المصالح الشمولية لمجموعة الثماني حول الامن في تقرير للمجلس الامريكي للشؤون الخارجية.

3/ ولادة جيوسراتيجية لإفريقيا جعلت منها ممول مهم للبترو، ما لفرز تبعية الوم لوالصين تحديدا في لمتها الطاقوي للقارة.

4/ نمو مقاربات جديدة للسلم في إفريقيا تتأسس حول مهمات جديدة نحو سلام دائم والوقاية من النزاعات بعد المسارات الفاشلة التي قادت إلى نتائج مخزية للعالم في انغولا، وروندا، والصومال، وليبيريا، نهاية القرن الماضي.

وبمنطق دوراني لمقولة صعود ونزول القوى، وعلى الرغم من ان الوم لستحافظ على هيمنها ردحا من الزمن إلا لن هذه القوة لم تعد كافية وحدها لضمان لمن الامريكيين والمحافظة علمصالحهم، فالاولوية لصبحت الان في إمكانية محاربة الاخطار الحقيقية وانتهاز الفرص الجديدة على الوجه الامثل فقط بالتعاون مع الدول الاخرى وتنسيق السياسات والمشاورات.

وفي إطار الإستراتيجية الامريكية للهيمنة العالمية، اتجهت لتبني مقارنة إعادة الانتشار الجيوستراتيجي في عدة مناطق على الصعيد العالمي، إفريقيا باتجاه الساحل والصحراء والمغرب العربي بالنظر للروابط الجيوسياسية والامنية بينالفضاءين.

إذا بدا واضحا منذ 1992 أنها تريد توسيع مجالات اهتمامها الإستراتيجية لتشمل إفريقيا والساحل تحديدا، و بدأت ذلك بجولتين مكوكيتين لكلينتون بالقارة السمراء، وقد سبقه لذلك مرور روزفلت بغامبيا عام 1943 و زيارة غير رسمية للرئيس جيمي كارتر مرورا على ليبيريا ونيجيريا عام 1978، كما مر بوش الاب على الصومال عام 1992 لتفقد القوات الامريكية المرابطة هناك في إطار عملية إعادة الامل<sup>19</sup>، و طابع كل هذه الزيارات غير رسمية ولم تكن لها اجندة واضحة حول القارة السمراء سياسيا و امنيا، في إطار التوجه الامريكي غداة القرن العشرين نحو اوربا ومحاصرة المد الشيوعي في العالم الذي لطالما لى دور الفزاعة في دعم تماسك التحالف الغربي.

الفرنسية على إفريقيا، وهو التوجه الذي جزم هولاند بوضع حد له في زيارة قادته إلى السنغال أكتوبر 2012، مردفا ان العلاقة الفرنسية-الإفريقية ستقوم على الشراكة والاستقلالية.

وفيما استفحلت الذريعة الإرهابية كمبرر سياسي وإخلاقي للتدخل، اتجهت فرنسا من خلال إستراتيجيتها إلى تقلص ادوار اطراف اخرى لا غنى عنها في توازنات الساحل والصحراء في مقدمتها الجزائر، وتهميشه في تنفيذ المخططات الغربية سواء اوربية كانت لم امريكية، على الرغم من ان مقاربة الجزائر شاملة ومتعددة الابعاد اقتصادية، وتنموية، وسياسية، في إطار تحاوري يجمع كل الاطراف دون إقصاء او تهميش، كما تبقى الجزائر ركنا اساسا في مجموعة من المؤسسات متعددة الاطراف<sup>17</sup>.

وعليه باتت المنطقه حلبة صراع فرنسية، ولوربية، ولامريكية وهذا فيه تهديد للامن القاري، إذ من شان الرهان على المقاربة الامنية العسكرية تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتركيز الضغوطعليها، ومن ثم تقويض جهودها في البناء لحوار وتعاون إقليمي مثمر وفق مقارنة توافقية لا تقصي احدا.

### المبحث الثالث: الوم ل إعادة الانتشار

#### الجيواستراتيجي في منطقة الساحل والصحراء

لدركت الوم ل ان وجودها في إفريقيا مسألة حيوية، واثبت واقع الامر ان الاهتمام الامريكي بها لا يقل عن مستوى إدراكها لمناطق حيوية اخرى في العالم، على الرغم من تعالي الاصوات التي تؤكد تهميش القارة بعد الحرب الباردة متروكة لحروبها الاهلية وصراعاتها الداخلية، هذه الاخيرة فرضت في نهاية المطاف هندسة جديدة للسلم والامن في القارة تحت وطأة جملة من العوامل<sup>18</sup>:

1/ مثل ولادة الاتحاد الإفريقي خطوة مؤسسية حاسمة في مقارنة إفريقيا الجديدة حول الامن والتنمية، ثم مبادرة النيباد كتعبير عن لية واقعية لبرمجة الإصلاحات الإفريقية.

2/ نمو مكانة إفريقيا في السياسة الدولية، إذ لم تعد رهينة التصورات التقليدية لبرامج مكافحة الفقر العالمية، الالفية الإنمائية وخبرات التدخل للإنساني، وباتت تؤثر على



2009 ، وكانت الوجهة غانا غرب إفريقيا ، دعا فيها إلى تفعيل الغرب لشراكة مع القارة تقوم على المسؤولية المشتركة لإحداث التغيير المطلوب فيها ، مشيراً إلى أن مشاكل مثل ما وصفها بالمذابح في دارفور والإرهاب في الصومال تتطلب "رداً عالمياً".

وبالنظر للحساسية الجيولومنية للساحل الإفريقي التي جعلت منه مستنقعا لكل الإزمات وجدت أمريكا نفسها مدفوعة لإيجاد موطئ قدم في ظل تزايد الاهتمام والاستقطاب الدولي للمنطقة على وقع المحركات التالية:

1/ تزايد التحرك العربي في المنطقة ، فليبيا قبل السقوط ما انفكت تتدخل في جام الشؤون ، وها هي الجزائر تتحرك مدفوعة بحلم الزعامة من خلال رعاية جهود تسوية الصراعات وتبني برامج شراكة للتنمية وترشيد الحكم ، وهو ما بات أمراً مقلقا لأمريكا وحلفائها.

2/ تنامي مصالح الاتحاد الأوربي وفرنسا وقوى دولية أخرى كالصين ، وروسيا ، والهند ، وإيران في المنطقة على وقع الاكتشافات المذهلة من البترول ، والغاز وموارد أخرى باتت تجلب اهتمام الفواعل الدولية الأساس في ظل ضعف النظم الحاكمة وتاكل شرعيتها الدستورية والوطنية ، ومن ثمة تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة في ظل ارتفاع الأصوات من الداخل الأمريكي على تقليل الاعتماد على النفط العربي وتنويع مصادره.

3/ احتواء النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة بعد أن استثمرت في الرغبة الإفريقية للتخلص من ترسانة الشروط السياسية والاقتصادية التي تفرضها لوربا والولايات المتحدة في تعاملاتها ، حيث بات النفوذ الصيني واضحا في مجالات استغلال النفط ومشروعات البنية الأساس في الساحل والقارة السمراء.

4/ طغيان العوامل والمبررات الامنية على التوجه الأمريكي نحو الساحل والصحراء ، إذ لم تنجح في النظر للإقليم إلا من زاوية جيولومنية وما تنطوي عليه من تهديد للامن والمصالح الأمريكية المنتشرة عالمياً.

استهلّت الوم مسلسل مبادراتها في الساحل والصحراء مباشرة غداة نهاية الحرب الباردة مع طرح مبادرة "إيزنستات" بهدف تقوية الروابط التجارية مع شمال إفريقيا تحضيرا لدمجها في اقتصاد السوق ، إلا أن مطلع اللفية الثالثة تزامن مع إعلان الإستراتيجية الامنية الجديدة ، مما يعني دخول إفريقيا ضمن نطاق الامن العسكري و النفطي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 التي مثلت تهديدا لمكانة الوم كقوة دولية ، واتجهت إدارة بوش نحو بلورة ثلاث اتجاهات لسياستها في الساحل والصحراء ، تحمل ابعادا :امنية ، طاوقية واقتصادية ، و العمل على دمج المغرب العربي في مشروع الشرق الأوسط الكبير<sup>20</sup> ، حيث هدفت إلى حشد التأييد الدولي لمكافحة الإرهاب عبر الوطني و تجفيف منابع الإجرام العالمي ، و هو ما افرز على الأرض سياسة شديدة الضبابية بالنسبة لنا ، واضحة تمام الوضوح لهم تحكمها المصالح المتضاربة و التوجهات المعيارية و مع ذلك يحرك الوم أنمطين من المصالح في المنطقة :

**لولا:** التوجهات المرتبطة بمكافحة الإرهاب ، وذلك إشارة إلى الاهتمام الأمريكي بمحاصرة الأيديولوجيات المعادية للوجود الأمريكي ، وهنا سعت لاحتواء بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر وتوجيهها نحو مقتضيات الامن الأمريكي ، فالجزائر عجزت أن تتحول إلى شريك أمريكي في التنسيق السياسي والامني في المنطقة مكتفية ببدء دور التابع والمنفذ لاكثر.

**ثانيا:** المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي من المغرب الإفريقي إلى الساحل ، غرب وشرق إفريقيا والبحر الأحمر عبر تعزيز وجودها العسكري وتنمية دور قوى إقليمية تؤدّي دور الحليف الموثوق للولايات المتحدة مثل: تونس ، والمغرب ، وإثيوبيا ، ... وهي استراتيجيات تبدو ذات جدوى في تقليل التكاليف الواجب دفعها عسكريا وإنسانيا على خلفية نكسة الصومال ، ورواندا ، وأنغولا ، ومناطق أخرى عالمياً.

لما لوباما فقد استهل عهده الرئاسة الأولى بزيارة ثانية لإفريقيا بعد تلك التي قادته إلى مصر مطلع جويلية

والمغرب العربي و غرب إفريقيا كإحياء لعمق مطلب الامن في المنطقة ، ثم تعدد لاقها من خلال العمل على تحسين قدرات الدول المعنية لمواجهة التنظيمات الإرهابية و تخفيف منابع الإمداد و التوظيف للمخترطين الجدد استثمارا في التعاطف الشعبي للسكان المحليين خاصة في دول مالي ، والنيجر ، و موريتانيا .

ثم دعم جهود التعاون البيني بين ضفتي الساحل الشمالية والجنوبية مع شراكة لمريكا التي بإمكانها دعم جهود البناء المؤسساتي الوطني وجعله في مستوى تحدي مخاطر الإرهاب والتطرف ، والتي انطلقت فعلا في عمليات المبادرات والمناورات المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك تشير الشراكة عبر الصحراء على كونها مقاربة شمولية ليست فقط عسكرية بل سياسية كذلك ، واقتصادية ، وثقافية بشكل يستجيب للتحديات التماثلية واللاتماثلية التي تواجهها الدول العاجزة هناك ، غير انها لم تنفك تاخذ الصبغة العسكرية على حساب اعباء الشراكة والتعاون التي شكلت الغاية الاساسية التي نشأت من اجلها وذلك بـ:

1 / حيازة ميزانية الدفاع على ثلاثة ارباع مقدرات البرنامج ككل في سنوات 2006 ، 2007 و 2008 ، بهدف مواجهة الجماعات المسلحة كتعبير عن تهديد واقعي للامن المحلي والعالمي.

2 / دعم مقدرات الدول المعنية عسكريا بالقدر الذي يمكنها من حماية مقدراتها من الثروة الوطنية بما يضمن استمرارية تزود الشركات الامريكية والاوربية بالطاقة ، إذا انتبه إلى ان سبعة من الدول التي ضمته الشراكة تحوز على احتياطات نفطية هائلة.

وقد دفعت هذه الانتقادات بالوم إلى تقليص مستحقات قسم الدفاع مقارنة بالاقسام والاجهزة الاخرى ، خاصة مع مطلع العام 2012 ، بما لم ينجح في تخفيف وطأة الاتجاه نحو عسكرة المنطقة التي تحولت إلى حلبة صراع لفرض الوجود العسكري الاوربي ، والامريكي ونحوهما ، وقد قاد

ولمام عدم إمكانية ان يكون للوم الحضور الاستخباراتي المناسب في كل بلد ينسج فيه الإرهابيين مخططاتهم ، فهي تعتمد بشدة على قدرات الدول الاخرى التي تدعم اليقظة الامريكية<sup>21</sup>.

وتبرز الاستراتيجية الامنية الامريكية في الساحل عبر الليات ثلاث هي:

### لولا: مبادرة بان ساحل (- Initiative Pan-sahel)

تهدف لإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى ملاذ لمن للإرهاب العالمي ، عرف البرنامج طريقه للتنفيذ عام 2002 مباشرة غداة التفجير الإرهابي الذي استهدف معاقل الامن القومي ، بميزانية قدرت بنحو 08 مليون دولار موجهة نحو تكوين وتجهيز فرق من جيوش بعض دول المنطقة هي تشاد ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر بمعدل 150 شخص عن كل دولة ، إي بالقدر الذي يفي باحتياجات قيادة حملة لمكافحة الإرهاب<sup>22</sup>.

حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها غداة نهاية الحرب الباردة متورطة عالميا في حالات فشل سياسي واقتصادي ذريع بعد الذي أدى لعسكرة تلك المناطق وولادة الفكر المتطرف المناوئ للوجود الامريكي ، كما أدى تواتر الفشل إلى نمو خلايا الإرهاب والجريمة النائمة عالميا ، حيث يستغل الإرهابيون ظروف الفشل للتخطيط ، والتنظيم ، والتدريب ، والتحضير للعمليات ، هذا وإشارت سكرتير الدولة كوندوليزا رايس ( Condoleezza Rice) إلى ان الدولة الهشة خادمة وميسرة لحركة المجرمين والإرهابيين<sup>23</sup>.

### ثانيا : لما الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب

(- Le Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme -TSCTP) ، فخرجت إلى النور ثلاث سنوات بعد تبني مبادرة بان ساحل و طرحت كبديل عنها عام 2005 ، علاوة على الدول التي تعاملت معها المبادرة السابقة امتدت الشراكة إلى دول : الجزائر ، والمغرب ، وتونس ، وبوركينا فاسو ، ونيجيريا ، و السنغال<sup>24</sup> ، وهي مبادرة أكثر طموحا من سابقتها بالنظر لشموليتها الجيوسياسية بين الساحل ،



اما الثانية: فتعكس رؤية استباقية إزاء قوى اخرى منافسة دوليا للاستفادة من ثروات المنطقة، ويبرز هذا في زيادة واردات امريكا من النفط الإفريقي، إذ يتوقع ان تفوق في المجموع نسبة 25% بحلول عام 2015 بعد ان كانت بحدود 15% منذ خمسة سنوات.

ونشير إلى ان ما انصرف لصراع المصالح في الغرب يعكس تكامل ادوار فقط في سبيل إعادة الانتشار الذي تخطط له فرنسا واوربا والاجتياح الامريكي، والدليل في ذلك ان توجه الكل او البعض على الاقل لم يتغير في مضمونه وهدفه، إنما شملت إعادة الصياغة، الطريقة والاسلوب فقط.

### المبحث الرابع: تصاعد الاختراق الصيني للساحل

#### وأفريقيا

وسط القلق المتنامي حول نفوذ جمهورية الصين الشعبية الاخذ في الانتشار عالميا، تتجه انظار بكين إلى القارة الإفريقية و هو ليس بالامر الجديد، ففي ستينات و سبعينات القرن الماضي تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية ومحاصرة الإمبريالية الغربية، و في اعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار و الطاقة، حيث باتت تنظر للقارة في العقود الاخيرة على انها ذات اهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة.

#### أولاً: حقبة المصالح الإيديولوجية

وجدت هذه العلاقات مرجعيتها بعد تولي ماوتسي تونغ الحكم عام 1949 وإنشاء جمهورية الصين الشعبية، التي بدأت تحركاتها منذ الخمسينات في القارة إزاء موجة الصراع ضد القوى الاستعمارية، و دعم التحرر وهو ما اكد عليه ماوفي افتتاح المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي عام 1956، والح على التزام الصين بدعم نشيط للاستقلال الوطني والحركات التحررية بالسلاح، والمال، والغذاء، والتكوين العسكري وإقامة مراكز للتدريب، وكانت تلك الركيزة الاساس للعلاقات البينية، كما قدمت الصين نفسها لإفريقيا على انها حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار والهيمنة؛ حيث كانت مصدر

هذا التنافس الو م إلى إنشاء القيادة العسكرية الامريكية في إفريقيا.

### ثالثاً: القيادة العسكرية الامريكية في إفريقيا (Le

Commandement des Forces Américaines en -Afrique-AFRICOM) تعبيراً عن التواجد العسكري الامريكي في إفريقيا منذ اكتوبر 2007، مقرها مدينة شتوتغارت الالمانية، و في الوقت الذي تغازل فيه امريكا الدول الإفريقية لاستضافتها، ترفض الجزائر و تحشد موجة الرفض في القارة السمراء لاستيعاب هذا الوجود العسكري المكثف في المنطقة، حيث تسعى للتذكير دوما بانها متواجدة عسكرياً في جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، كما توظف اطروحة محاربة الإرهاب لإعادة بناء التحالفات مع الانظمة الديكتاتورية التي ما انفكت تعبر عن ولائها الامريكي مقابل ما تستفيد منه من امتيازات سياسية وعسكرية و مساعدات اقتصادية و تجارية، خاصة بعد احداث 9/11 وازدياد تدفق حلفاء امريكا على الصعيد العالمي.

وتتأسس الافريكوم على مدخلين<sup>25</sup>:

**أولاً:** يتجه المدخل الاول نحو تحسين فعالية قوات الجيش المحلي من خلال المناورات، والتدريب، وتقاسم المعطيات والمعلومات، والدعم اللوجستيكي، ففي شهر جانفي 2012 نزل فريق امريكي متخصص بعنار (Atar) الموريتانية لتكوين وتدريب عسكري.

### ثانياً: بينما ينصرف الثاني لفرض التعاون العسكري

الإفريقي على ضوء تكثيف التنسيق بين قوات الجيش الامريكي مع نظرائه الإفريقيين وبعض اعضاء حلف الناتو، خاصة فرنسا، وإسبانيا، واصطلح على هذه العملية اسم (Flintlocks) وهي تعمل بمنطق دوراني، بدأت بالساحل ثم السنغال ثم مالي ونحو ذلك.

وفي الاخير نخلص إلى ان التوجه الامريكي في الساحل وإفريقيا أصبح رهين مقاربتين:

### الأولى: تتعلق بمكافحة الإرهاب من منظور جماعي

مشترك، وهو ما تسبب في إهدار القدرات المالية للدول المعنية منها الجزائر في محاربة الإرهاب دون القضاء عليه.

## ثانيا: حقبة المصالح الاقتصادية والإستراتيجية

مع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عهدا جديدا في ملف علاقاتها مع إفريقيا، انتقلت من الدعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براجماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات.

طيلة العقدين الماضيين ومع توسع الاقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي انعكس على ازدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتزايدة للموارد مقابل عدم قدرة الإنتاج المحلي للموارد من الوفاء بالطلب المتزايد عليها، فكان لا مفر من توجيه الانظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة.

في العام 2004 باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط والغاز من 33% حاليا إلى 60% بحلول عام 2020 أمام قصور الإنتاج الآسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات الصينية<sup>28</sup>، وتشير التقديرات إلى أن 25% من واردات الصين الإجمالية تأتي حاليا من إفريقيا، مما حدا بها أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين من خلال:

1 / الالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان من خلال دعم ومساندة الديكتاتوريات القمعية في الخطوة بالشرعية والقبول المطلوبين، وقد سعت الصين لمكافأة اصداقائها الافارقة بالدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية.

2 / تقدم بكين النموذج التنموي الصيني الفريد من خلال الثناء على النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق تحت إشراف دولة شمولية مضبوطة بإيقاع الحزب الواحد، وهو النموذج الذي يصلح أن يحاكيه الافارقة كونه الكفيل بتحقيق الاستقرار لهم، وشعور الحكام الديكتاتوريين بالراحة يضمن استمرار تدفق الطاقة التي تحتاجها الصين.

3 / تجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء للقارة إلى بناء علاقات استراتيجية، إذ تمكنت من أن تصحح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من دولها، وسجل التبادل التجاري قفزة نوعية وصلت إلى 107 مليار دولار عام

إلهام لشعوب العالم من خلال تشكيل "جبهة موحدة" للشعوب الإفريقية، الآسيوية، والأمريكية لمكافحة الإمبريالية و بدأت أولى اتصالاتها الرسمية الثنائية مع مصر عام 1956، لتشمل فيما بعد أربع دول مستقلة حديثا هي: الجزائر، والمغرب، والسودان وغينيا<sup>26</sup>.

وفي إطار سعي الصين للاعتراف بها داخل النظام الدولي اتجهت لهندسة علاقات دبلوماسية مع أربعة وأربعين دولة إفريقية مبنية على مبادئ التعايش السلمي المحددة من طرف الصين، والتي تؤكد الاعتقاد الراسخ باحترام سيادات الدول ومنع التدخل في الشؤون الداخلية لها من منطلق مفهوم المصالح المشتركة التبادلية في إطار من التعايش والقبول الذي لا يقصي أحدا.

وبذلك وجدت الصين في إفريقيا مساحة للمناورة السياسية في ظل مزاحمة اجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي وغريمه الرأسمالي، و افرزت المساعي الصينية حظوتها بعلاقات رسمية مع 19 دولة إفريقية مقابل 41 مستقلة مع نهاية الستينات، و قد كان لهذا المحدد دوره في جعل إفريقيا مسرحا لبعض اشكال الصراع السياسي بين بكين و تايبيه، و إذا تحقق للصين دخول مجلس الامن ضمن المقاعد الخمس الدائمة (1971)، فلم يكن ذلك إلا بفضل الاصدقاء الافارقة ممن مثلوا 26 صوتا من بين 76 في الجمعية العامة الاممية، و في مقابل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي قدمته للصين تم مكافأتها بمساعدات اقتصادية شملت عدة دول في غرب و وسط إفريقيا، و هو الامر الذي دفع بعض الاصدقاء إلى التخلي عن تايبيه لصالح بكين خاصة مع بداية تسعينات القرن الماضي مثل اللوزوتو (1994)، والنيجر (1996)، وإفريقيا الوسطى و غينيا وبيساو (1998)، و حاليا بقيت فقط خمس دول على علاقات بتايوان هي: بوركينا فاسو، وغامبيا، وملاوي سوازيلاند، و ساوتومي، و برانسيب<sup>27</sup>.

بهذه العزلة التي فرضتها الصين على تايوان توجت أولى انتصاراتها السياسية إذانا بميلاد عهد جديد من المصالح الإستراتيجية والحاجة الاقتصادية لإفريقيا خاصة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا.

خارطة طريق لمئات اتفاقات التكامل لتقديم المساعدة الاقتصادية (تعاون تقني، ومشاريع دعم، ومنح مالية). ومع دخول بعض دول الساحل نادي الدول المنتجة للنفط: تشاد(2000)، وموريتانيا (2006)، ومالي (2008) ادى إلى مضاعفة واردات الصين للنفط الإفريقي ثماني مرات من 100000 إلى 900000 في الفترة الممتدة بين 1998-2005، وبذلك أصبحت الصين ثاني مستهلك عالمي للبتترول بـ 06 مليون برميل يوميا بعد الـ 20 مليون برميل، وقبل اليابان بـ 05 مليون برميل، ليتضاعف حجم الطلب الصيني بحلول العام 2013 إلى حوالي 13 مليون برميل، يكون 80% منها مستوردا<sup>30</sup>.

ومن ثمة وجدت الصين في الساحل وغرب إفريقيا البديل لتنويع مصادر تمويلها بالطاقة من جهة وإبقائها بمنأى عن النزاعات والصراعات من جهة ثانية، وهو ما بات يربك الغرب الذي لمطرها بحزمة من الانتقادات كرد على هذا النفوذ المتنامي من قبيل دعمها لنظم قمعية تسلطية، وتركيز انتهاكها لحقوق الإنسان مقابل التغطية على ممارساتها غير الديمقراطية، والسماح بحظوتها بقروض ومساعدات. و يبدو ان إفريقيا تجد ضالتها في استيعاب دروسها من التاريخ وتحويل انظارها من الحلفاء الغربيين التقليديين إلى البحث عن شراكات وإفاق أكثر رحابة، و يبدو انه بات يوجد ما يبرر "مقاربة انظر إلى الشرق" على المستوى الإفريقي، و يبدو ان الطرفين نجحا في التأسيس لارضية فعالة للتفاهم و التعاون الإستراتيجي الاقتصادي، والتجاري، والطاقي، و العسكري، هذا الاخير جعل من الديكتاتوريات الإفريقية زبائن دائمة لسوق السلاح الصيني، و مع ان اكبر المحافل الدولية تقصي دور الصين وغيرها من القوى النامية عالميا، إلا ان نفوذها يتجه ليتوسع عالميا عبر البوابة الإفريقية.

#### خاتمة

و عليه تبقى منطقة الساحل بحاجة لقراءة متأنية لتداعيات سياسة التنافس الدولي، التي إن كانت لها نتائج إيجابية من خلال تطوير بناها التحتية فهي بالمقابل ليست بمنأى عن التداعيات السلبية التي جعلت منها فريسة سهلة

2009، بما يمثل عشرة اضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني سنوات<sup>29</sup>، رغم انها لم تمثل مع بداية الالفية سوى 2,5% من حجم التجارة الخارجية الصينية، لكن سرعان ما تحولت إلى ثالث شريك تجاري للقارة بعد الـ 1 و فرنسا، أما منطقة الساحل و غرب إفريقيا فتحولت إلى أهم شريك للصين في التزود بالبتترول و القطن.

بالنسبة للقطن مثل مصدرا استراتيجيا لصناعة النسيج الصينية، أما البترول فتمول المنطقة بالحصص الهامشية نوعا ما، مقابل حظوة السودان بحصة الأسد ساحليا بنسبة 7% من واردات الصين الإجمالية من النفط، و تعد الشركة الوطنية الصينية للبتترول أكبر مسهم في شركة النيل الكبرى التي تسيطر على حقول النفط في السودان، و ان الصين ما فتئت تخط فصلا جديدا من الصراع على القارة السمراء، الأمر الذي سيفضي إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية، بما يقلص حجم المناطق الخاضعة للنفوذ الغربي لمصلحة امتداد الصين، و تمكنت في ظرف سنوات من ان تصبح الشريك التجاري الاول لعدد واسع من الدول الإفريقية، كما نجحت في اختراق الساحل عبر سياستها الموجهة لتأمين تمويلها بالطاقة من جهة، ومن جهة ثانية ضمان تنمية الطاقة النووية السلمية، و قد نجحت كبرى الشركات الصينية العاملة في المجال ( la china national petroleum corporation , la Chinese national off-shore oil company et Sinopec) من تأكيد حضورها في الساحل من النيجر إلى موريتانيا، وتشاد ومالي، و أصبحت ترى فيها خزانها للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية في مقدمتها النفط، بالإضافة إلى عدها سوقا استهلاكية واسعة للتسويق العالمي؛ إفريقيا الغربية وحدها تمثل ثلث سكان القارة بـ 300 مليون نسمة (2006)، لذا أصبحت الصين تتبنى نمطا جديدا لتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا من خلال المؤتمرات كاسلوب للتعاون، و هو ما تبين مع منتدى التعاون الصيني- الإفريقي منتصف عام 2000، و هي لية للتشاور الثنائي تهدف لتعميق العلاقات، وتشجيع التعاون المشترك، و السعي إلى توطين التنمية المشتركة. وقد مثل المنتدى

للشركات الكبرى و تحت رحمة لياتها الاستنزافية ، و إذ تقتضي الضرورة جعل الأمن الساحلي ضمن متطلبات الأمن الإفريقي كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة ، إلا أن المؤسف أن الصراع الدولي على المنطقة يجري في ظل غياب أي دور عربي ، على الرغم من أن القارة ككل باتت تشكل عمقا استراتيجيا حيويا لمنظومة الأمن القومي العربي ، نظرا للروابط التاريخية ، والثقافية ، و العلاقات الاقتصادية بما يحتم فرضية البحث في مقاربة للتعاون الإقليمي تحترم حدود الدول دون الانتقاص من سيادتها على حساب المصالح الإستراتيجية

